Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

31 Mai 2011
31 ماي 2011

AL BAYANE

L'institution «Archives du Maroc» inaugurée

La mémoire, fondement de l'identité

Rabat- Ahmed Laaroussi

Les institutions des droits de l'Homme et le ministère de la Culture ont inauguré en fin de semaine dernière à Rabat les « Archives du Maroc », l'institution publique chargée de la sauvegarde du patrimoine graphique et de sa promotion.

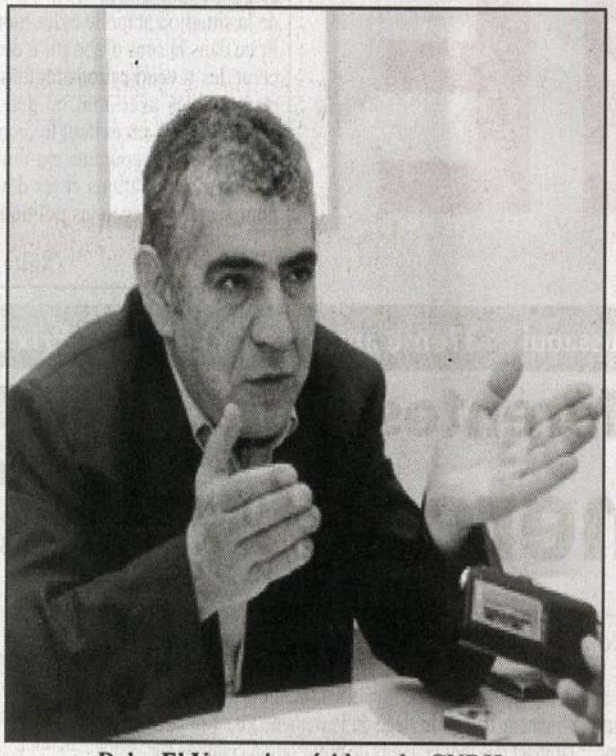

Driss El Yazami, président du CNDH

Ressenti comme un besoin identitaire essentiel du Maroc indépendant à un moment où il a des difficultés à se réapproprier une partie de son histoire auprès de l'ancienne puissance administrante et, où cette évolution elle-même s'accélère, ce devoir de mémoire a été salué par les uns et les autres comme une contribution majeure au façonnage de l'unité nationale.

« Archives du Maroc » a en effet mission de promouvoir et de coordonner le programme de gestion des archives, d'œuvrer à la mise en valeur de ce patrimoine, d'établir la normalisation de sa collecte, de son classement, de sa description, de sa conservation, de sa restauration et d'investir dans le domaine ainsi que dans celui de la recherche scientifique, la formation professionnelle et la coopération internationale. Une variété des tâches qui explique que la cérémonie d'ouverture du vendredi qui avait été présidée par le ministre de la Culture ait également été marquée par la présence du président du CNDH, du délégué interministériel aux droits de l'Homme et par celle du chef de la délégation de l'Union européenne au Maroc.

En fait, le Conseil consultatif des droits de l'Homme avait signé en novembre 2009, avec le ministère de l'Economie et des Finances et avec la délégation de l'Union européenne une convention de financement portant sur l'accompagnement des recommandations de l'Instance équité et réconciliation en matière d'histoire, de mémoire et d'archives. Cette dernière tient le devoir de mémoire pour l'un des fondamentaux des droits de l'Homme et pour un des grands acquis de la démocratie moderne. On rappelle qu'à l'origine, l'instance équité et réconciliation avait appelé dans son rapport final à préserver les archives nationales et à coordonner les traitements qu'on en fait et, qu'elle a également invité à la promulgation d'une loi régissant les conditions de leur préservation.

D'un montant de 8 millions d'euros, le programme de financement des archives vise l'amélioration de l'accès à l'information, le classement, l'inventaire et la mise à la disposition du public des archives de l'IER et du CNDH. Ce programme a également pour objectif l'élaboration d'une stratégie de modernisation des archives et l'organisation des archives relatives à la période 1956-1999.

بيان اليوم

تدشين مؤسسة «أرشيف المغرب» لبنة أخرى ضمن بناء المسار المؤسساتي الديمقراطي الحداثي للمغرب

منصة حفل تدشين ارشيف المغرب

تصوير: رضوان موسى

فنن العفاني

لحظة تاريخية بامتياز عاشها فضاء المكتبة الوطنية بالرباط مساء يوم الجمعة الماضي، كان عنوانها البارز استكمال بناء المسار المؤسساتي الديمقراطي الحداثي للمغرب، وذلك من خلال تدشين مؤسسة «أرشيف المغرب» التي ستتولى مهمة صيانة الأرشيف الوطني والقيام بتكوين أرشيفات عامة وحفظها وتنظيمها وتيسير الإطلاع عليها لأغراض علمية، اجتماعية وثقافية، ومن خلال ذلك، تسليم ظهير التعيين لأول مدير لها جامع بيضا.

فمنذ يوم الجمعة تأسست ملامح مرحلة جديدة تقطع مع ما تبقى من سلبيات الماضي الذي كانت تسوده فقط الذاكرة الرسمية، وما يروج شفويا، وذلك عبر أجرأة قانون الأرشيف 99-69 الذي مر على إقراره أكثر من ثلاث سنوات2007-

هذا، وتميزت المناسبة بحضور حكومي وازن، إذ حضر الامين العام للحكومة إدريس الضحاك ومؤرخ المملكة عبد الحق المريني، والناطق الرسمي باسم الحكومة خالد الناصري، إضافة إلى وزير العلاقات مع البرلمان إدريس لشكر والرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان احمد حرزني وعدد من السفراء بالرباط ومجموعة من الشخصيات.

وقال وزير الثقافة بنسالم حميش، باعتباره الجهة الوصية على هذه المؤسسة، في كلمة القاها بالمناسبة «إن إحداث هذه المؤسسة التي يستحقها المغرب كل الاستحقاق نتيجة عمقه التاريخي وثقافته وحضارته، تندرج ضمن تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وهي استنادا إلى قانون 99-69 ستناط لها مهام جسام».

وأكد في هذا الصدد على الإرادة السياسية القوية والتي تتجسد في الإرادة الملكية بجعل المغرب يتملك أرشيفه، قائلا «إنه سيتم العمل على تدارك الوقت الضائع عبر تطبيق القانون السالف الذكر والعمل على إخراج المراسيم التطبيقية الخاصة به إلى حيز الوجود، فهذا البلد يستحق أن يمتلك أرشيفا يهم ماضيه ويهم حاضره ومستقبله».

وأبرز المسؤول الحكومي، الذي لجأ إلى صفته الأكاديمية لإبراز الأهمية التي يضطلع بها الأرشيف، مشيرا في هذا الصدد إلى مدرسة «الحوليات/الأنال»والتي كان من بين مؤسسيها لوسيان لوفيبر والتي تعتمد في دراستها للتاريخ ليس فقط على الماضي بل على مجموع البنيات، إذ تتيح الإمكانية بالانتقال من عالم السياسة إلى الظاهرات الاقتصادية والاجتماعية، قائلا «إن الأرشيف ليس أمرا يهم فقط حفظ الذاكرة، ولكن يعد أيضا مفتاحا يمكن من خلاله محاولة فهم الآليات والميكانيزمات التي انبنى عليها عمل هذه المؤسسة أو تلك، سواء انتمت إلى المجال السياسي أو المدني أو المجال التنظيمي أو الثقافي أو الصحافي....».

وأوضح أن أهداف مؤسسة «أرشيف المغرب» تتحدد في صيانة الذاكرة الوطنية والحفاظ على التراث الأرشيفي للمغرب الذي يوجد ما تبقى منه مشتتا وفي أحيان كثيرة يوجد في حالة غير سليمة.

وأعلن أن المؤسسة ستقوم بإجراء مختلف عمليات معالجة الوثائق الأرشيفية التي تخص المغرب، سواء منه الموجود بالداخل او بالخارج، وتيسير الإطلاع عليها «إذ ستتولى عمليات التجميع ،ثم الانتقاء والاختيار والترتيب والوصف والمحافظة والوقاية والترميم وتحميله في وسائل رقمية».

ومن جانبه أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي، ان المغرب بإحداثه لهذه المؤسسة التي أوصت هيئة الإنصاف والمصالحة، بها اضحى يتوفر على إحدى اهم المؤسسات التي يحتاجها كل بلد ديمقراطي حداثي، من اجل كتابة معقلنة وتعددية لتاريخه وكذا لحفظ ذاكرته.

وأشار إلى السياق الوطني الذي تم فيه الإعلان عن إحداث هذه المؤسسة بالمغرب الذي يعرف انخراط وتعبئة كل الفاعلين بالمجتمع في دينامية الإصلاح الدستوري ،مضيفا أن هذا الإصلاح يستند كما جاء في الخطاب الملكي للتاسع من مارس 2011، على «ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، بكل أبعادها، لاسيما، بسترة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، والالتزامات الدولية للمغرب».

ومن جانب اخر اقر اليازمي باهمية قانون الأرشيف الذي تم وضعه سنة 2007، إطار تشريعي يعد شرطا ضروريا لإعداد وتنفيذ سياسة وطنية للأرشيف، وأردف بالقول بان هذا القانون يجب أن يتطور ليتطابق مع توصية هيئة الإنصاف والمصالحة وليتلاءم مع المعايير الدولية في المجال، مشيرا إلى انه في انتظار القيام بذلك وجب التسريع بإصدار المراسيم التطبيقية الخاصة بهذا القانون من أجل تفعيل تنفيذه.

داعيا إلى القيام بالمزيد من الجهد لجعل «أرشيف المغرب» مؤسسة فعالة تتوفر على كل التكنولوجيات الضرورية وقادرة على الاستجابة للحاجيات الوطنية مع احترام المعايير الدولية.

أما المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، فقد أشار إلى تزامن تاسيس مؤسسة أرشيف المغرب، مع ذكرى وفاة إدريس بنزكري، احد بناة مسار دولة الحق والقانون، مبرزا أن إحداث هذه مؤسسة يعد مؤشرا على دخول المغرب الفعلي إلى مرحلة متقدمة في مسار بنائه الديمقراطي ،هذا البناء الذي ينبني على ثلاث عناصر اساسية كانت محاور لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وتتمثل في التاريخ والأرشيف وحفظ الذاكرة والدول الديمقراطية هي التي تلك انخرطت في تاهيل هذه المجالات الثلاث، بشير المتحدث، مؤكدا،على ضرورة تملك كل المواطنين وكل الفاعلين للارشيف، مشيرا، إلى ضرورة تجميع مختلف الوثائق التي تهم تاريخ المغرب، خاصة المعاصر، سواء منه الرسمي، أو تلك التي توجد لدى عدد من الفاعلين كبعض المحامين الذين لعبوا دورا مهما وترافعوا في قضايا سياسية في مراحل تاريخية معينة.

ومن جهته، ابرز مدير مؤسسة ارشيف المغرب ،جامع بيضا، الاهمية التي يضطلع بها الأرشيف في تاريخ البلد، والصعوبات التي قد يواجهها في حالة عدم توفره على رصيد وثائقي، مشيرا في هذا الصدد، إلى سنوات السبعينات حينما أراد المغرب رفع ملف الصحراء أمام محكمة العدل الدولية واضطر إلى إرسال بعض الموفدين إلى الخارج للبحث عن بعض الوثائق لضمها إلى الملف، وكذا الصعوبات التي واجهت عمل هيئة الإنصاف والمصالحة.

وذكر مدير المؤسسة الذي كان يشغل إلى حدود صباح نفس اليوم الجمعة، أستاذا للتاريخ المعاصر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، بتاريخ الأرشيف بالمغرب انطلاقا من المرحلة الاستعمارية إلى الآن، موضحا أن ما يوجد حاليا هو ما يهم المرحلة الاستعمار أما ما يهم فترة الاستقلال فهو جد قليل.

وأشار إلى نص القانون المنظم لهذه المؤسسة الجديدة والمهام المنوط بها، مؤكدا دقة المهمة التي تتطلب التوفر على اعتمادات مالية وبشرية مهمة، وكذا انخراط الجميع بما فيها السلطات العمومية وجميع الفاعلين، بل وتتطلب توفر وعي عميق لدى الأفراد والمصالح اعتبارا لما تمثله المؤسسة من رهانات كبرى على مستوى بناء الدولة العصرية.

في حين أشارت أندري كولين في كلمة باسم مندوب الإتحاد الأروبي بالمغرب، إلى الدعم الذي أبداه الإتحاد الأروبي لمسار حقوق الإنسان بالمغرب، والذي تمت برمجته عبر إطلاق على الأخص برنامج لمواكبة تنفيذ التوصيات الخاصة بمجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة بغلاف مالي يبلغ 8 مليون أورو، قائلة «إنه بدون الحفاظ على الأرشيف لن تكون هناك شهادات أو آثار، وبدون هذه الأخيرة لن يكون تاريخ».

LE SOIR

« Des textes d'application sont nécessaires »

ENTRETIEN

Les Archives du Maroc ont été inaugurées vendredi dernier à la Bibliothèque nationale de Rabat. Lors de sa première sortie médiatique, son directeur général, Jamaâ Baïda, évoque ses grandes missions.

PROPOS RECCUEILLIS PAR
QODS CHABÂA

Jamaâ Baïda, DG des Archives du Maroc.

Vous venez d'être nommé à la tête de l'institution des Archives du Maroc. Quelle est votre stratégie pour mener à bien votre mission ?
Les grandes lignes de ma stratégie sont définies par la loi 69-99 relative aux archives, telle qu'adoptée par la Chambre des représentants et la Chambre des conseillers, puis publiée au B.O. en décembre 2007 (dahir du 30 novembre 2007). Il s'agit de mettre en place un établissement public moderne, comme il en existe dans les pays développés, avec pour mission de sauvegarder le patrimoine archivistique du Maroc et d'assurer la valorisation des documents d'archives qui témoignent de l'action politique, administrative et sociale du pays. Ces archives seront à la fois au service des pouvoirs publics et des citoyens. Mais si les grands principes sont définis par ladite loi, il reste beaucoup à faire pour traduire ces principes en décrets d'application et en textes réglementaires, intéressant des domaines divers, tels que l'organisation de l'institution, le statut de son personnel, les modalités de conservation des archives courantes et intermédiaires, les modalités d'élaboration et l'approbation du calendrier de conservation des archives ; mais aussi les procédures de tri, d'élimination et de versement des archives, les conditions de conservation des archives définitives produites ou reçues par certaines administrations, des organismes ou établissements chargés de la conservation de leurs propres archives, ainsi que les conditions de coopération avec les administrations concernées. Enfin, on s'intéressera également aux modalités de communication des archives publiques aux usagers et de délivrance des copies et extraits certifiés conformes, au transfert des fonds d'archives conservés actuellement à la Bibliothèque nationale, etc. Tous ces aspects, qui mettent en fait en place une nouvelle institution à partir de quasiment rien, définissent nos aspirations et notre ambition de doter le pays d'un vrai centre national d'archives. Bien entendu, l'ensemble de la stratégie sera défendue devant un Conseil d'administration qui l'adopte et en contrôle l'exécution.

L'institution est, certes, sous la tutelle du ministère de la Culture, mais la loi l'a dotée de la personnalité morale et de l'autonomie financière

Les archives du Maroc sont sous la tutelle du ministère de la Culture et du centre national des droits de l'Homme. Cette institution va-t-elle disposer d'une indépendance financière ?
L'institution est certes sous la tutelle du ministère de la Culture, mais la loi l'a dotée de la personnalité morale et de l'autonomie financière. Bien entendu, elle est soumise au contrôle financier de l'Etat. Quant au CNDH, c'est un partenaire important des archives issues, en quelque sorte, des recommandations de l'IER.

La création des archives a été largement défendue par l'ancêtre de l'actuel CNDH. Ne risque-t-il pas d'imposer sa propre vision ?
L'IER puis le CCDH et le CNDH n'ont d'autre but que de doter le pays d'institutions dignes d'un Etat de droit. Le directeur des archives aura comme seul guide pour sa conduite les textes et les orientations discutés et adoptés par le Conseil d'administration, dans lequel sont représentés différents ministères, le Secrétariat général du gouvernement, le CND, l'ESI et la BNRM.

L'ensemble des ministères et des administrations devront mettre leurs archives à la disposition de cette institution. Comment se fera cette opération ?
C'est une opération ardue, qui va nécessiter la préparation d'un ensemble de textes, la formation d'un personnel qualifié et l'aménagement d'un local approprié. Il va aussi falloir que les pouvoirs pu-

LE SOIR

blics prennent conscience que nous sommes en train de mettre en place une structure qui sera au service de l'administration et du développement économique du pays. Elle s'inscrit également dans l'engagement du Maroc dans divers chantiers d'un Etat de droit, au sein duquel le citoyen a certes des obligations, mais aussi le droit à l'information. Il est de la plus haute importance que les organismes publics coopèrent étroitement avec les Archives nationales, aussi bien pour les modalités de leurs archives courantes et intermédiaires, que pour le calendrier de versements des archives définitives.

Installée au sein de l'ancienne bâtisse de la Bibliothèque nationale, comment sera assurée la conservation des archives ?

Les Archives du Maroc ne sont logées actuellement que dans une partie de l'ancienne bâtisse de la BNRM. C'est une solution provisoire, le temps de mettre en place les outils matériels et humains d'un vrai démarrage de l'institution. Les locaux actuels suffiraient à peine à recevoir les archives définitives d'un organisme public ! Le Maroc a malheureusement accusé beaucoup de retard dans le domaine de la gestion de son patrimoine archivistique. Pour rattraper le temps perdu, nous ne devons pas lésiner sur les moyens, pour mettre en place un établissement digne des aspirations du pays dans la voie du développement et de la démocratie. La gestion des archives dans un pays est un indicateur de son engagement dans le développement et dans l'option démocratique.

Le travail au sein de cette institution nécessite le déploiement de plusieurs personnes. Les archives disposeront-elles des ressources nécessaires ?

Si la volonté politique existe, on trouvera les ressources nécessaires. Si nous avons aujourd'hui une belle Bibliothèque nationale qui ne désemplit pas, nous pouvons avoir demain une belle institution Archives du Maroc.

Les archives étant au service des pouvoirs publics et des citoyens, l'accès à la salle de consultation ne devrait pas être payant.

Le Maroc ne dispose pas d'établissement qui forme réellement au métier d'archiviste. Cette question ne risque-t-elle pas de constituer un frein à la bonne marche de l'institution ?

Nous avons à Rabat, depuis les années 70, l'Ecole des Sciences de l'Information (ESI) qui forme des informatistes théoriquement préparés aux métiers de bibliothécaires, de documentalistes et d'archivistes. Ces derniers ont effectivement des difficultés à passer de la théorie à la pratique par manque de centres d'archives performants, qui leur offriraient une source d'inspiration et un champ de perfectionnement de leurs connaissances. En fait, c'est comme si on formait des banquiers qui ne trouveraient pas de banques pour exercer leurs talents. Ceci dit, comme dans toute formation, il y a certainement des lacunes à combler et je suis confiant en l'avenir. L'ESI, déjà membre du Conseil d'administration des archives du Maroc, sera l'un de nos partenaires privilégiés.

En plus du dispositif de conservation, il y a également un besoin de sécuriser ces archives. Que proposez-vous dans ce sens ?

Le dispositif de conservation va de pair avec le dispositif de sécurité. Il existe des normes internationales que nous ne manquerons pas de prendre en considération, autant que faire se peut, pour conserver et valoriser le patrimoine archivistique marocain. Ce souci n'habitera pas seulement les locaux des archives, mais nous habitera également pour nous inquiéter constamment du sort des archives dans les organismes publics, voire des archives privées d'intérêt public. Cela fait partie, en vertu même de la loi, des prérogatives de l'institution.

Comment les archives seront elles mises à la disposition du public ? L'accès sera t-il payant ?

L'institution a pour mission de collecter et sauvegarder des archives nationales, mais également de communiquer, selon les dispositions de la loi, des archives publiques à des fins administratives, scientifiques, sociales et culturelles. L'institution a également le devoir de promouvoir les valeurs scientifiques, culturelles et éducatives de ce patrimoine.
Les archives étant au service des pouvoirs publics et des citoyens, l'accès à la salle de consultation ne devrait pas être payant, à moins d'instituer une contribution symbolique pour une carte annuelle de lecteur, si cela devait être dicté par des motifs de sécurité et d'organisation. En revanche, les prestations qu'il offrira (formation, reprographie, etc.) ne seront pas gratuites. Une institution à autonomie financière a le droit de se préoccuper de ses dépenses et de ses recettes, pour assurer un service de qualité. ◆

Revue de Presse du Conse

تدشين مؤسسة "أرشيف المغرب" المعنية بصيانة الأرشيف الوطني والنهوض به ستعمل المؤسسة الجديدة على وضع معايير لعمليات جمع الأرشيف وفرزها وتصنيفها وحفظها

تم يوم الجمعة 27 ماي 2011م بمقر المكتبة الوطنية بالرباط تدشين مؤسسة "أرشيف المغرب" المعنية بصيانة تراث الأرشيف الوطني والنهوض به .

وتهدف هذه المؤسسة العمومية إلى صيانة تراث الأرشيف الوطني، والقيام بتكوين أرشيفات عامة وحفظها وتنظيمها وتيسير الاطلاع عليها لأغراض إدارية وعلمية واجتماعية وثقافية.

وفي كلمة خلال حفل تدشين هذه المؤسسة، قال وزير الثقافة، السيد بنسالم حميش، إن إحداثها "يندرج في إطار برنامج طموح يهدف إلى تنظيم وتجهيز الأرشيف الوطني الممتد من تاريخ حصول المغرب على الاستقلال إلى غاية سنة 1999"، موضحا أن "هذه المؤسسة الجديدة ستعمل على وضع معايير لعمليات جمع الأرشيف وفرزها وتصنيفها وحفظها."

وأضاف أن "المؤسسة ستشرف كذلك على مهام جمع مصادر الأرشيف المتعلقة بالمغرب والموجودة في الخارج ومعالجتها وتيسير الاطلاع عليها."

من جهته، قال السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "إن المغرب امتلك اليوم مؤسسة يحتاجها من أجل كتابة التاريخ والحفاظ على الذاكرة"، مذكرا بأن "هيئة الإنصاف والمصالحة كانت أوصت في تقريرها الختامي بحفظ جميع الأرشيفات الوطنية، وتنسيق تنظيمها بين كل الدوائر المعنية."

من جانبه، أوضح المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، السيد المحجوب الهيبة، أن هذا التدشين "يؤشر على أن المغرب دخل مرحلة حاسمة في البناء الديموقراطي"، على اعتبار أن "دولة الحق والقانون تبنى على ثلاثة محاور رئيسية وهي الأرشيف والتاريخ وحفظ الذاكرة."

من ناحيته، اعتبر السيد جامع بيضا، مدير مؤسسة "أرشيف المغرب"، أن "من بين جميع الذخائر الوطنية يحتل الأرشيف مكانة متميزة"، مشيرا إلى أن أرشيف المغرب "مؤسسة كبرى ستساهم في حفظ الأرشيف الوطني على اعتبار أن المراسلات والوثائق كان يتم التعامل معها في كثير من الأحيان كملك خاص."

وذكرت أندري كولين، ممثلة مندوب الاتحاد الأوروبي، من جهتها، بتوقيع الاتحاد الأوروبي مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في نونبر 2009 اتفاقية لتمويل الاتحاد الأوروبي لعدد من الأنشطة تهم، على الخصوص، دعم تفعيل إنشاء مؤسسة "أرشيف المغرب"، بغلاف مالي بقيمة ثمانية ملايين أورو، موضحة أنه "بدون أرشيف ليس هناك آثار أو ذاكرة أو تاريخ."

يذكر أن مؤسسة "أرشيف المغرب" أحدثت بموجب القانون رقم 69 / 99 المتعلق بالأرشيف الصادر في نونبر 2007 كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتناط بها، أساسا، مهمة صيانة تراث الأرشيف الوطني.

عن و.م.ع

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

المغرب يقنع مجلس حقوق الإنسان بالإصلاحات

نافي بيلاي

بين إشادة نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالإصلاحات السياسية والدستورية التي شرع فيها المغرب، ووصفها لتعامل السلطات في بلدان عربية أخرى مع الاحتجاجات الشعبية بالوحشية، يظهر كيف نجح المغرب ديبلوماسيا في الدفاع عن نموذج الإصلاحات السياسية والخيار السياسي الذي تبناه.

كلام هذه المسؤولة أعلنته أمس الإثنين في افتتاح الدورة السابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فالإصلاحات التي أعلنها المغرب، تهدف إلى «توطيد سيادة القانون، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان وتوسيع الحريات الفردية والجماعية».

المسؤولة الأممية لا تدافع عن المغرب دون دليل، فالمغرب مؤخرا قام بإصلاحات في المجال الحقوقي، على رأسها تطوير أداء المؤسسات الحقوقية لتتوافق مع المعايير الدولية، خاصة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وتوسيع صلاحيات هذه المؤسسة، بالإضافة إلى توسيع اختصاصات باقي مؤسسات الحكامة وعلى رأسها الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس المنافسة.

Revue de Presse des droits de l'Homme

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Le nouveau visage du CNDH

Constitutionnalisation oblige, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) s'offre un nouveau «look». À ce titre, le CNDH a lancé un appel à manifestation portant entre autres sur son identité visuelle. Au menu, l'élaboration et le développement de la charte graphique de l'institution et sa déclinaison sur de l'ensemble de ses supports de communication. Et pour joindre la parole à l'image, le CNDH sollicite dans la foulé

les éventuels prestataires pour la proposition des messages écrits en cohésion avec la stratégie du CNDH.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE
...الرأي الحر والخبر اليقين

حملة تضامن واسعة مع مدير جريدة المساء

»اعتقال رشيد نيني محاولة بئيسة لإرجاع المغرب إلى سنوات القمع«
»في زمن التبجح بكون المغرب فضاء استثنائيا في العالم العربي وواحة للديمقراطية المزيفة، وبعد التهليل والتطبيل لمغرب آخر وللتحول العظيم بعد خطاب 9 مارس الأخير، تدركنا

وندرك الحقيقة المُرّة، وفي زمن قياسي: من صدّق في لحظة واحدة أن هناك، بالفعل، شيئا ما تغيَّر في هذا البلد؟ من تعنيف همجي للأطباء وتنكيل بشباب 20فبراير ورجال التعليم والمعطلين والصحافة و«شعْب» المهمّشين والمقصيين، يتضح أن المخزن المغربي لا يريد أن يلتقط الإشارات ويعيش في قوقعته الذاتية، مؤمنا فقط بخيار القمع والاستبداد. ويأتي اعتقال الصحافي رشيد نيني ليميط اللثام عن آخر الادعاءات المفترضة لدولة الحق والقانون. إن اعتقال رشيد نيني، كصحافي، يُعبّر عن وجهة نظر أن مفادها يجري في البلاد هو «أم المهازل»، وهو ما يجعلنا نطرح السؤال التالي: من يريد جر المغرب إلى الوراء؟ من هي الجهة المستفيدة من هذا الاعتقال؟ من يريد تكميم الأفواه؟ من يخاف من رياح التغيير، القادمة، لا محالة؟ من يرهبه فتح ملفات الفساد واستغلال النفوذ؟ ...
الكاتب العام لمنظمة الشباب الاتحادي - محمد حطاطي

»جهات معينة تريد لجم الأصوات الحرة«
»نحن، في حركة الشبيبة الديمقراطية التقدمية، نتضامن مع الأستاذ رشيد نيني في هذه المحنة ونطالب بتمتيعه بالسراح الفوري، علما أننا نُسجّل، باستياء بالغ، التراجع على مستوى الحريات العامة، وأساسا قانون الصحافة، الذي تريد جهات معيّنة لجم أصواته الحرة، في محاولة منها خلق الضبابية في الحراك السياسي والاجتماعي، الذي يعرفه المغرب اليوم.«
الكاتب العام لحركة الشبيبة الديمقراطية - عبد الوهاب البقالي

اعتقال رشيد نيني هو اختبار «سلامة النوايا وامتحان للمجلس الوطني لحقوق الإنسان«
»ليس من المعقول، ونحن على مشارف التصويت على الدستور، أن نذهب إلى هذه المحطة الجديدة ولدينا صحافي معتقل، وهذا ما هو إلا انتكاسة للصحافة ودليل على رجوعها إلى الوراء، فنعتقد أن وظيفة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان هو ضمان الحريات الأساسية كحرية التعبير، ونعتقد أن اعتقال رشيد نيني هو اختبار سلامة النوايا وامتحان للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. ويمكن القول إنه بعد القفزة التي حققها المغرب على مستوى الحقوق من أجل إرساء القيّم الحقيقية، كحرية التعبير وبعض الإصلاحات التي عرفها المغرب، إن استمرار اعتقال الصحافي رشيد نيني، وهو صحافي كبير وصاحب كلمة، يعني «اعتقالا «للكلمة. وإننا لا يمكننا إلا أن نتضامن مع الصحافي رشيد نيني في محنته.«

كاتب إقليمي للشبيبة التجمعية - مصطفى بابتاس

Revue de presse du Conseil National des Droits de l'Homme